

PERMANENT MISSION OF THE
REPUBLIC OF YEMEN
TO THE UNITED NATIONS

413 EAST 51st STREET
NEW YORK, N.Y. 10022
TEL: 212-355-1730
FAX: 212-750-9613



الوفد الدائم للجمهورية اليمنية
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان

الوفد الدائم للجمهورية اليمنية
لدى الأمم المتحدة

في الدورة السابعة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية
4 - 13 شباط / فبراير 2009 ، نيويورك

يلقيه السكرتير الثالث/ وحيد عبد الوهاب الشامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،،

بادئ ذي بدء يطيب لي أن اتقدم إليكم وإلى أعضاء المكتب الموقرين بخالص التهاني على انتخابكم لرئاسة اللجنة، ونحن على ثقة بأنكم ستديرون أعمالها بحكمة واقتدار، وبما من شأنه تحقيق النتائج التي نرومها جميعاً.

كما أود الإعراب عن تأييد وفد بلادي للبيان الذي ادلى به ممثل السودان بإسم مجموعة ال77 والصين، والذي استعرض فيه مشاغل وهموم دول المجموعة في ميدان التنمية الاجتماعية. ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للأمين العام والأمانة العامة على التقارير والوثائق التي تم إعدادها وعرضها على هذه الدورة.

السيد الرئيس،،

لا يختلف اثنان على أن موضوع التنمية الاجتماعية قد أضحى في مقدمة المسائل التي تسترعي اهتمام العالم وقد تمثل ذلك في تنظيم عدداً من المؤتمرات والاجتماعات، وفي مقدمتها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في آذار/مارس 1995، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين التي عقدت في تموز/يوليو 2000، وقمة الألفية التي عقدت في أيلول/سبتمبر 2000. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز فلا يزال الفقر والجوع والبطالة والحروب وغيرها من المشاكل تمثل عقبة كأداء أمام بلوغ الأهداف المنشودة وقد فاقم هذا الأمر الازمات الدولية التي تعصف بالعالم في الوقت الراهن وفي مقدمتها الازمة المالية وازمة الغذاء والطاقة التي لا شك انها تلقي بظلالها السلبية على التنمية الاجتماعية ولاسيما في الدول النامية والاقبل نمواً مما يحتم تضافر الجهود بغية العمل على حل تلك المشاكل التي اصبحت تؤرق العالم وتهدد بنسف الاهداف التي تحققت في الماضي كما تندربعواقب لا تحمد عقباه. وفي هذا السياق تجدد بلادي التزامها بالعمل على الوفاء بالتزاماتها في هذا الإطار.

السيد الرئيس،،

لقد أرسى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن في مارس 1995 إطاراً لوضع سياسات للإدماج الاجتماعي وقد تلاه اعتماد الخطط والسياسات والبرامج الرامية لمواجهة الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر سلباً على الإدماج الاجتماعي، بيد أن الفقر والتمييز والبطالة والنزاعات لا تزال تشكل تحديات حقيقية للإدماج الاجتماعي الأمر الذي يتطلب معالجه فاعله لتلك المشاكل بغية تحقيق هدف إيجاد مجتمع للجميع. وفي هذا الصدد، فإن بلادي ما فتئت تعمل على تحقيق الإدماج الاجتماعي في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس،،

من نافلة القول ان اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد مثل خطوة هامة على صعيد ضمان حقوق هذه الشريحة الهامة من المجتمع. وقد شاركت اليمن بفاعلية في المشاورات التي افضت الى اعتماد الاتفاقية وكانت من اوائل الدول التي وقعت وصادقت عليها وعلى بروتوكولها الاختياري كما انها تسعى حالياً إلى ترجمه نصوصها على ارض الواقع. ويحضى الاشخاص ذوي الاعاقة في بلادي باهتمام كبير تجلى في سن التشريعات والقوانين التي تكفل حقوقهم، وانشاء المؤسسات التي توفر لهم التدريب والتاهيل والإنخراط في المجتمع والمساهمة في عملية التنمية. حيث صدر قانون رعاية وتأهيل المعاقين رقم 61 لعام 1999، وتم انشاء اللجنة الوطنية لحقوق المعاقين، وصندوق رعاية وتأهيل المعاقين، وتُخصص نسبة 5% من اجمالي الوظائف للمعاقين. فضلاً عن أن الجهات المعنية تعكف حالياً على اعداد الاستراتيجية الوطنية لرعاية المعاقين والاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك احتضنت الجمهورية اليمنية العديد من الفعاليات في هذا المضمار.

السيد الرئيس،،

تولي بلادي جُل اهتمامها لشريحة المسنين الذين يشكلون نحو 3.43 في المئة من إجمالي عدد السكان. فقد تم انشاء العديد من دور الرعاية، و صندوق للرعاية الاجتماعية، وصدر أول تقرير حكومي يماني حول المسنين في يونيو 2007، و يجري حالياً إعداد إستراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية الشاملة في اليمن. وإلى جانب ذلك تُسهم اليمن في الجهد الجماعي الذي يرمي إلى مناقشة قضايا المسنين وتلمس احتياجاتهم، وتلتزم بخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام 2002.

السيد الرئيس،،

على الرغم من التطورات التنموية الإيجابية التي تحققت في اليمن خلال الفترة الماضية، إلا أنه ما يزال هناك الكثير من التحديات والإشكاليات التي تواجه بلادي ويأتي على رأسها الفقر والنمو السكاني و البطالة ومحدودية القدرات التمويلية للاقتصاد الوطني، وفي هذا السياق، فان وفد بلادي يُثمن عالياً الدعم التي يقوم بها الشركاء الدوليين للدفع بمسيرة التنمية في اليمن، ويجدد دعوة المجتمع الدولي للاضطلاع بدور أكبر بغية الإسهام في عملية التنمية في الدول النامية والأقل نمواً، بغية النهوض باقتصادياتها حتى تكون قادرة على مواجهة التحديات الراهنة، وحتى يعم الرخاء والازدهار كافة أرجاء العالم.

شكراً السيد الرئيس،،